

تضاعف حجم صادرات السيارات في المغرب

وكان وزير الصناعة والتجارة حفيظ العلمي قد قال الشهر الماضي أمام لجنة برلمانية بمجلس النواب إن بلاده "تحل المرتبة الثالثة عالميا من حيث التنافسية في صناعة السيارات، بعد الهند والصين".

وأضاف العلمي "بلادنا تنتج 700 ألف سيارة سنويا، يتم تصدير 90 في المئة منها، معظمها إلى أوروبا"، مشيرا إلى أن عائدات صناعة السيارات على الاقتصاد المغربي تبلغ 31.6 مليار درهم (حوالي 3.6 مليار دولار).

3.91

مليار دولار قيمة عوائد تصدير السيارات في أول خمسة أشهر من 2021

ويطمح قطاع السيارات المغربي إلى زيادة حجم الصادرات إلى نحو 12.5 مليار دولار بحلول 2022، ثم 25 مليار دولار بحلول 2025.

وتم إطلاق 7 منظومات صناعية بالقطاع في إطار تفعيل مخطط تسريع التنمية وتعلق بتخصصات الأسلاك الكهربائية ومقاعد السيارات وختم الألواح المعدنية وبطاريات السيارات ومحركات ونظام نقل الحركة، علاوة على منظومتين رينو وبيجو سيترولين.

ويؤكد خبراء أن صناعة السيارات في المغرب شهدت تطورا كبيرا، وساهمت في تنوع اقتصاد البلاد الذي كان يعتمد على صادرات المحاصيل الزراعية والفوسفات.

ومن المرجح أن تجعل هذه الصناعة البلاد مركزا صناعيا أساسيا في موقع جغرافي استراتيجي قريب من أكبر الأسواق العالمية في أوروبا وأفريقيا والشرق الأوسط.

الرباط - استطاعت صناعة السيارات في المغرب السير عكس تيار الأزمة الصحية وتداعياتها على الاقتصاد لتحقق عوائد كبيرة لخزينة الدولة منذ بداية العام الجاري.

وتمكن تلك الصناعة من تعزيز دورها كمحور رئيسي في الاقتصاد المغربي وأكبر قطاعات التصدير، التي تعزز رصيد النقد الأجنبي وتساهم في تحقيق توازن التبادل التجاري، حيث اتسعت صادراتها إلى خارطة واسعة من الأسواق الأوروبية والأفريقية والعربية. وتوضح بيانات مكتب الصرف أن القطاع لم يتأثر بظروف الجائحة حيث تضاعفت الصادرات المغربية من السيارات خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام الجاري بمقارنة سنوية.

وبلغت قيمة الصادرات حوالي 3.91 مليار دولار خلال الفترة الفاصلة بين يناير ومايو الماضيين، بزيادة بنحو 49 في المئة على أساس سنوي.

وقال المكتب في إحصائيات منشورة على موقعه الإلكتروني، حول التجارة الخارجية إن "صادرات البلد من السيارات نمت بواقع 49.5 في المئة حتى نهاية مايو 2021، مقارنة بنفس الفترة من 2020".

وأضاف أن "هذا الارتفاع يعود أساسا إلى زيادة حجم مبيعات قطاع التركيب بنحو 44 في المئة، والكابلات بنحو 47.4 في المئة، ولوالم السيارات بنحو 41 في المئة".

وتشكل صناعة السيارات أحد أهم القطاعات التي تجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للمغرب، الذي يضم 251 مصنعا، توظف أكثر من 160 ألف شخص.

وطيلة السنوات الماضية حسن المغرب من موقعه التنافسي في القطاع على صعيد السوق الدولية باستقطابه للاستثمارات في هذا القطاع متفوقا على جميع دول شمال أفريقيا.

تصدير المواد الخام يُوقع الدول النامية في دوامة الفقر

وأضافت أونتكتاد أن الدول الأكثر اعتمادا على الصادرات الزراعية لديها عادة مستويات تكنولوجيا منخفضة وتلها الدول المعتمدة على التعدين ثم تلك التي تعتمد على صادرات الطاقة وتصنيعها، ويبدو أنها "ستظل حبيسة هذه الحالة غير المرغوبة".

منظمة أونتكتاد
احتمال ابتعاد تلك البلدان عن لعنة الموارد ضئيل جدا

ودعت الأمم المتحدة إلى ضرورة استغلال عائدات تصدير المواد الخام لزيادة الإنتاجية والتكنولوجيا في تلك الدول إما أرات هذه الدول الهروب من الفخ الذي تركت فيه أغلب سكانها الفقراء والأشد عرضة للمخاطر.

وكان صندوق النقد الدولي قد قال في وقت سابق من العام الجاري إن الاقتصادات النامية قد تكافح من أجل التغاضي من تأثيرات جائحة فيروس كورونا المستجد حتى مع نمو الاقتصاد العالمي بما يتراوح بين 5 و6 في المئة خلال العام الحالي.



لا مصدر للدخل غيره

جنييف - كشف تقرير صادر عن إحدى منظمات الأمم المتحدة الأربعة عن مؤشرات صادمة كون شعوب البلدان النامية تواجه خطر الفقر بسبب الاعتماد على صادرات السلع والمواد الخام. وقال خبراء مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) في تقريرهم إن "الكثير من الدول الفقيرة في العالم تعتمد بشدة على صادرات الموارد الطبيعية ويبدو أنها ستظل حبيسة هذه الحالة غير المرغوبة فيها".

وفقا لتعريف الأمم المتحدة للدولة المعتمدة على تصدير المواد الخام، فإنها تحصل إلى أكثر من 60 في المئة من عائدات صادراتها من تصدير سلع مثل البن والغاز والمعادن والنفط والتي ترتبط بشدة بمستويات منخفضة من استخدام التكنولوجيا ومستويات منخفضة من نمو إنتاجية العمالة.

وفي عام 2019 كان نحو ثلثي الدول النامية مصنفة "دول معتمدة على السلع"، وقد أعطت منظمة أونتكتاد نسبة 7 في المئة لاحتمال نجاح تلك البلدان في محاكاة كل من كوستاريكا وإندونيسيا وماليزيا في الخروج مما تسمى "لعنة الموارد" وتطوير قطاعات تصنيع قوية.

وتتصاعد تحذيرات خبراء اقتصاد من أن استمرار الحكومة والمركزي في طبع النقود وضخها في السوق دون معايير وضوابط يساهم في ارتفاع معدلات التضخم، فضلا عن التأثير المباشر على تدهور الريال في ظل غياب الرقابة وسياسات نقدية صحيحة، مما يؤدي إلى استمرار انهيار العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية في سوق الصرف.

وحذر هؤلاء من أن استمرار انهيار سعر العملة المحلية أمام الدولار ستنجح عنه "كارثة اقتصادية" تلقى بظلالها على الحركة التجارية في البلاد مما يمثل عبئا كبيرا على اليمنيين.

هل يدفع شح الدولار لبنان إلى تسهيل احتياطياته من الذهب؟

15 مليار دولار قيمة مخزون المعدن الأصفر البالغ حجمه 286.8 طن



ليس للبيع

الذهب ليس ناتجا عن تكهنات، بل جاء من تجارب سابقة مع احتياطيات لبنان المالية.

وشرح عياش كيفية خسارة الاحتياطي الإجمالي في لبنان، قائلا إن "مصرف لبنان المركزي أخذ من القطاع المصرفي 80 مليار دولار، منها 15 مليار دولار كاحتياطي إلزامي".

وأضاف "خسرنا منها 65 مليار دولار هدرا بسبب دعم الليرة اللبنانية، لذا بقي 15 مليار دولار فقط".

وتعاني المصارف التي تعد محورية للاقتصاد القائم على الخدمات من حالة شلل وقد حالت بين أصحاب المخدرات وحساباتهم الدوائية أو أبلغتهم أن قيمة الأموال التي يمكنهم الحصول عليها انخفضت.

كما أن اللبنانيين يواجهون منذ ثلاثة عقود مشكلة متفاقمة في قطاع الكهرباء ذي المعامل المتداعية، ما يجبر معظمهم على دفع فاتورتين، واحدة للدولة وأخرى مرتفعة لأصحاب المولدات الخاصة التي تعوض نقص إمدادات الدولة.

وعلى وقع تدهور سعر صرف الليرة التي خسرت أكثر من تسعين في المئة من قيمتها أمام الدولار، ورفع السلطات لأسعار الوقود الأسبوع الماضي، لم يعد كثير قادرين على تحمل تكلفة فاتورة المولد الكهربائي، ما ينذر بتفاقم الوضع.

ويعد قطاع الكهرباء الأسوأ بين مرافق البنى التحتية المهترئة أساسا. ويشكل إصلاحه أحد مطالب المجتمع الدولي الرئيسية لدعم لبنان. وقد كبد خزينة الدولة أكثر من 40 مليار دولار منذ انتهاء الحرب الأهلية.

قانونا يمنع التصرف في الذهب إلا بموافقة مجلس النواب.

وجاء في القانون "بصورة استثنائية، وخلافا لأي نص، يمنع منعاً مطلقاً التصرف في الموجودات الذهبية لدى مصرف لبنان أو لحسابه مهما كانت طبيعة هذا التصرف وماهيته، سواء أكان ذلك بصورة مباشرة أو غير مباشرة، إلا بنص تشريعي يصدر عن مجلس النواب".

كما أن التوافق على قانون اليوم للتصرف في الذهب ليس سهلاً، بحسب عياش، بسبب وجود معارضة داخل المجتمع اللبناني لهذا الأمر. وحتى الآن لم تطلب أية جهة سياسية التصرف في الذهب اللبناني.

وتوافق كلام عياش مع رئيس مؤسسة جوستيسيا الحقوقية بول مرقس الذي شدد على أن "حماية الذهب يجب أن تستمر في ظل غياب إدارة رشيدة في لبنان، وعدم وضع خطة حول كيفية التصرف فيه".

20 على مستوى العالم، هو ترتيب لبنان في احتياطيات الذهب وفق مجلس الذهب العالمي

وأكد مرقس أنه "لا يجب تضيق الذهب من خلال تسويله، وأن يكون مصيره مشابها لمصير الاحتياطيات النقدية الأجنبية". ويقول خبراء اقتصاد مهتمون بالشأن اللبناني إن التخوف من خسارة

وتسويلها واستخدام النقد الأجنبي، بل هو مرتبط بتراجع أسعار الذهب عالميا من متوسط ألفي دولار إلى 1800 دولار للأونصة.

ووفق بيانات مجلس الذهب العالمي المحدث الشهر الماضي تبلغ احتياطيات لبنان من الذهب 286.8 طن، مما يجعله يحتل المركز العشرين عالميا.

وكشف النائب السابق لحاكم المركزي غسان العياش لو كالة الأناضول وجود ثلثي الاحتياطي من الذهب في خزائن المركزي في العاصمة اللبنانية بيروت، أما الثلث المتبقي فموجود في الولايات المتحدة، وهو على ملك الدولة اللبنانية.

وأضاف عياش أن "التجارب أثبتت أن الولايات المتحدة لا تفرج عن الذهب العائد إلى الحكومات الأجنبية بشكل سريع، بل تأخذ وقتا وسنوات للتجاوب مع طلب استرداده".

ولطالما كان المس باحتياطي النقد الأجنبي محظورا، لكن اليوم وبسبب الأزمات المتراكمة بات هذا الموضوع محط تداول بين الخبراء وخاصة إذا ما كان القانون اللبناني يسمح بذلك.

ويؤكد عياش أن التصرف في الاحتياطي يبدو صعبا واستدل على تشريع قديم صادق عليه البرلمان اللبناني برئاسة حسين الحسيني في عام 1986 يمنع المركزي من التصرف في الذهب.

وأوضح أنه خلال ذلك العام شعر الحسيني بوجود نية لدى حاكم المصرف الراحل إدوم نعيم للتصرف في الذهب "لكي يساهم في سد عجز الموازنة" ولهذا السبب جمع الحسيني النوب وادسروا

أدت كثرة الأحاديث مؤخرا عن اقتراب لبنان من المس بالاحتياط الإلزامي في ظل الأزمة الاقتصادية القاسية التي تعيشها البلاد جراء شح الدولار إلى فتح المجال أمام الخبراء ل طرح أسئلة حول التصرف في احتياطي الذهب الذي كان دائما بعيدا عن التداول.

بيروت - استبعد خبراء اقتصاد أن يقدم لبنان على خطوة تسهيل جزء من مخزون الذهب الموزع بين موجودات في مصرف لبنان المركزي وأخرى في السوق الأميركية بسبب حواجز قانونية وسياسية وربما اجتماعية كذلك.

وفي ظل شح الدولار يعاني البلد من أكبر أزمة اقتصادية في تاريخه الحديث، حتى أن البنك الدولي صنف أزمته ضمن أصعب ثلاث أزمات سجلت في التاريخ منذ منتصف القرن التاسع عشر.

ويختنق اللبنانيون بفعل الأزمة المالية لبلدهم بعد أن عملت الحكومات المتعاقبة على تراكم الديون في أعقاب الحرب الأهلية (1975 - 1990) دون أن يكون لديها ما تستند إليه مقابل انغماسها في الإنفاق، ما أفرز وضعاً معقداً لم يتمكن أحد من فك شفرته.

فمنذ أواخر 2019 أدى الانهيار القياسي في قيمة الليرة مقابل الدولار، فضلا عن شح الوقود والأدوية والغذاء القياسي في أسعار السلع الغذائية، إلى فقدان المواطنين قدرتهم الشرائية بشكل غير مسبق.

غسان العياش
لدينا قانون منذ 1986 يمنع المركزي من التصرف في الذهب

وقدر حاكم مصرف لبنان المركزي رياض سلامة في أغسطس الماضي احتياطي النقد الأجنبي بنحو 19.5 مليار دولار، والاحتياطيات الإلزامية بواقع 17.5 مليار دولار.

إلا أن وزير المال في حكومة تصريف الأعمال غازي وزني كشف في فبراير الماضي أن تلك الاحتياطيات المتبقية لدعم ستغذ بنهاية مايو 2021، ما لم يتم تقليص الدعم، وهو ما دفع المحللين إلى مناقشة ما إذا كانت بيروت ستنتج إلى تسهيل جزء من احتياطياتها من المعدن الأصفر.

وبحسب تصريح أدلى به سلامة في نهاية عام 2020 تبلغ قيمة احتياطي لبنان من الذهب حاليا 18 مليار دولار، لكنها بلغت قرابة 15 مليار دولار بنهاية النصف الأول من هذا العام.

ولا يعود التراجع في قيمة احتياطي الذهب إلى قيام الدولة بالسحب منها

الريال اليمني يلامس أدنى مستوى له على الإطلاق

المالية المحلية بإيقاف عمليات البيع والشراء للعملة الأجنبية بين الصرافين. ووجه التعميم الصادر من الجمعية بمواصلات عمليات البيع دون الشراء للعملة الأجنبية للتجار لتلبية احتياجات الاستيراد، كما منع شراء العملات الأجنبية بما يتجاوز ألفي ريال سعودي وغيرها من العملات المرجعية. وخسر الريال أكثر من ثلاثة أرباع قيمته مقابل الدولار منذ اندلاع الحرب مطلع 2015، وتسبب في زيادات حادة للأسعار.

وعجز الكثير من اليمنيين عن شراء بعض السلع الأساسية لتزيد الأوضاع المعيشية للمواطنين تفاقما، خصوصا مع توقف صرف مرتبات الموظفين الحكوميين منذ أكثر من 4 سنوات في المناطق التي تسيطر عليها جماعة الحوثيين في شمال اليمن.

وفقا لمراكز اقتصادية، فقد انخفض الريال بنسبة تزيد على 300 في المئة عما كان عليه قبل الحرب، عندما كان سعر الصرف مستقرا عند 214 ريالا أمام الدولار في أواخر العام 2014. ويقول المختصون إن إيقاف المضاربة على العملة في السوق وإحالة عمليات

وجاء الانخفاض الجديد رغم الإجراءات والقيود المؤقتة المفروضة من البنك المركزي اليمني في عدن على قطاع الصرافة بالعملات الأجنبية لوضع حد لتدهور حاد مستمر في العملة المحلية المتداعية.

ويأتي انهيار الريال متزامنا مع أول يوم لتنفيذ قرار جمعية الصرافين في عدن بإيقاف كافة عمليات بيع وشراء العملات الأجنبية في سوق الصرف في محافظات الجنوب المحررة.

1000 ريال لكل دولار، قيمة العملة اليمنية التي من المتوقع أن يبلغها قبل نهاية العام الجاري

وقال شاهد لرويترز إن شركات ومحلات الصرافة في عدن امتنعت عن بيع العملات الأجنبية، خاصة الدولار والريال السعودي، لكنها استمرت في شراء العملات الأجنبية من زبائنها رغم قرار منع البيع والشراء. وفي وقت سابق هذا الأسبوع أخطرت جمعية الصرافين في عدن شبكات التحويل

عدن - سجل سعر صرف الريال اليمني هبوطا قياسيا أمام الدولار والعملات الأجنبية مقتربا من حاجز ألف ريال للدولار، وسط موجة غير مسبوقة من الغلاء وزيادة حادة في أسعار السلع الغذائية بمدينة عدن ومحافظات الجنوب بما ينذر بكارثة اقتصادية على البلاد.

ويتوقع خبراء أن تواصل العملة اليمنية انهيارها لتبلغ ألف ريال مقابل الدولار قبل نهاية العام 2021.

وقال متعاملون في عدن لرويترز إن سعر الريال واصل تراجع "المخيف" ليسجل لأول مرة في تاريخه هبوطا غير مسبق في تداولات سوق الصرف مساء الثلاثاء الماضي.

وبلغ سعر صرف العملة المحلية 961 ريالا للدولار للشراء و967 ريالا للبيع بعد أن كان قبل يومين فقط عند 950 ريالا للدولار، وذلك في أسوأ انهيار منذ بدء الحرب في البلاد قبل أكثر من ست سنوات.

لكن أسعار صرف الريال في العاصمة صنعاء والمناطق الخاضعة لسيطرة جماعة الحوثي بشمال البلاد لا تزال ثابتة ومستقرة عند 600 ريال للدولار.